من مالك له فلا يصح
من الصبي مطلقا وان عقل
وتصدق وهبة وصح ما
والذي تردد بين الضرر
ان كان مأذونا والا وقفا
ولم يجز لوكيل عبد حجرا
ووقف لوكيل مريد فان
كعفو قود والموت حتف الانف
وكل مسلم يتبع الخمر
وجاز ان توكل
بكل ما يباشر بالنفس
فصح في الخصومة وفوضا
او غاب او اراد مدة السفر
او ان يحض والحاكم في المسجد
اختلفا في كونها للحدرة
وان من الاوساط وهي بلدر
وان من الاذاذل ما نظر
وصح باستيفائها والايفا
وكل ما لابد من اضافته
تعلق به اذا ما حجرا
عند الاستحقاق او خصومة
وشرط عدم تعلق الحقوق
والملك للموكل قد ثبتا
عتق قريب للوكيل بالشرى
وثابتان على من قد وكلا

توكيل محجور وليس يصلح
بتصرف في صرف عتيق قد حصل
ينفعه لقبول هبة فاعلما
والنفع كالايجار والبيع اسفر
على اجازة الولي فيما عرف
وصح لو كوتب او اذن جرى
يسلم لنقد ويقبل المرتهن
وعنهما خلافه ويكفي
الذمي صح كالشراء فاذ ر
من احرم بالبيع صيد حالا
ويعقل العقد الوكيل وقس
للحاكم الا اذا امر رضا
او لم المخالط الرجال في القصر
ولم يخبر طالب بالوعد
فان تكن بنت شريف صدره
فالقول قولها كما يصدد
اليها في الوجهين حيث ظهرا
الامد وتصاريف عرف
الى الوكيل يسع او جارية
لقبض ثمن ورجوع اخرا
بحضور من وكل او عبده
بوكيله لغو على التحقيق
فيه ابتداء في الاصح ما الى
والافساد تكاحد بالامر
بشرى وكيله على ما فصلا

وكل

وكل ما احتاج الى الاضافة
والصلح عن عمد الدم والعتق
وشركة اجارة نكاح
عن عدم الاقرار والمضاربة
ما طولب الوكيل بالنكاح
للمشتري الاباء عن دفع الثمن
ولو نفى الوكيل استحسانا
ومثله المأذون والدين قيد

باب الوكالة بالبيع والشرى

وكل بشراء ثوب هروي
وان يسم ثمنا او نوعا
ما صح للجهالة الفاسدة
ان بين قدر الطعام في الشرى
على الذي اعتيد بعرف البلد
كاللحم مطبوخا وفي الوصية
والوكيل ردة بالعيب ما
يحلفه وبارئه في ذلك
فان يسلمه الى الموكل
حبس المبيع للوكيل بالثمن
ولو شرى لا بنقد ثم اجله
وهل له في اليد قيل الحابس
وبعد حبسه فكالمبيع
لموكل بل للوكيل لو في
وفيهما تعتبر المفارقة
وكله بشراء رطل لحما

الى موكل كخلع هبة
ببدل وكتابة تصدق
والرهن والاقراض والصلح
يتعلق موكل بالمرتبة
ما المهر او بالزوجة ياصاح
لموكل ودفعه له حسن
ولم يطالبه بدفع بانا
عليه مع مولاه حيث ما وجد

الوكالة بالبيع والشرى

صح بما يلتحما الحال روى
جاز بمقدار والامتنعا
بشرائط ثوبا مع التسمية
ودفع ثمنه فقد جرى
مهما اللاكل في المعتمد
يشمل افرادا بغير مرية
دام المبيع في اليد ما سلما
والا الموكل هنالك
امتنع الرد بلا توكل
ولو بغير دفعه تبين
يطلبه حالا وذلك المحيلة
من مال من وكله كالنفس
ولا اعتبار لاختلاف الموضع
سلم فيطل عقده كالصرف
للمرسل الا لسفير حققه
بدرهم والثمن قد تسلما

Copyright Cairo University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)